واقع المدينة القديمة في الجزائر

ملخص

تعتبر المدينة القديمة أهم نواة يقوم عليها توسع أي مدينة في العالم، والجزائر تعد من المدن الضاربة في جذور التاريخ فقد مرت عليها العديد من الحضارات، ومدنها تزخر بتراث تاريخي وأثري وفني قيم، ومن هذه المدن نجد مدينة ميلة القديمة والتي تعد محطة للعديد من الحضارات التي تركت فيها فن معماري وثقافي يدل على أصالتها وعراقتها.

رحيمة فرخي

أ.د. اسماعيل بن السعدي

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
جامعة قسنطينة 2
الجزائر

مقدمة

لقد كان الإنسان قديما يقيم دوره ومساكنه بشكل عشوائي، حيث تكون هذه المساكن بعيدة عن بعضها، إلا أنه ومع زيادة عدد السكان، ومحاولة الإنسان للعيش ضمن جماعات معينة في أماكن تضم جماعات من الوحدات السكنية أين الحياة تصبح أكثر سهولة (1). أدى ذلك كله إلى ظهور المدن.

فالمدينة حسب "ماكس سور" هي محلة يعيش فيها مجتمع مستقر، غالبا ما يكون ضخم العدد وكثافته مرتفعة ولا يعتمد أغلب أفراده في رزقهم على الزراعة وهو في نشاط دائم وعلى درجة عالية من التنظيم(2)، ويرى " رالف لنتون" أن مفهوم المدينة يشير إلى جماعة تعيش على مبادلة المنتجات المصنوعة والخدمات اللازمة للحصول على الطعام والمواد الخام، ويعتمد وجودها على المبادلة، كما أن المدينة ليس لها حد معروف لعدد سكانها.

فالمدينة تظل مجرد مركز سكاني تدار منه مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والإحصائيين يتناولون المدينة على أساس العدد وحجم السكان وكثافتهم ومن بين من تناول هذا التعريف العددي " كنجلي دافيد" و"ريسمان" فقد

Résumé

La ville antique est souvent le point de départ de toute extension des villes dans le monde.

L 'Algérie avec l'ensemble de ses villes est classée parmi les villes ayant une existence profonde dans l'antiquité. En effet, elle avait subi plusieurs civilisations: la quasi-totalité des villes algériennes possèdent des richesses de patrimoine historique, archéologique, et artistique très anciennes.

Parmi les villes algériennes, la ville de Mila (Milev) est riche d'un patrimoine culturel millénaire, est considérée comme le centre de passage de plusieurs civilisations.

© جامعة قسنطينة 1، الجزائر 2014.

افترض أن يكون عدد السكان مائة ألف نسمة لكي يصبح التجمع مدينة، ويعرف "مصطفى الخشاب" المدينة على أنها وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة والنطاق، ومقسمة إلى إدارات ويقوم النشاط فيها على الصناعة والتجارة وتتنوع فيها الوظائف والمؤسسات، وتمتاز بكثافتها وتخطيط مرافقها ومبانيها(3).

إن المدينة تنقسم إلى مواقع ومناطق متميزة يتحدد لكل منها وظيفة متميزة أو نشاط خاص، فهناك أقسام للسكن أخرى للتجارة وأقسام للصناعة ومنها ما هو للنزهة والترويح، حيث نجد أن أقسام السكن تنقسم في حد ذاتها إلى مناطق للطبقات الفقيرة والمتوسطة والغنية، ويطبع كل منها ثقافة خاصة (4).

كما أوضح "بارك" أن المدينة تعد ظاهرة طبيعية وأن سكانها يتماثلون في خصائصهم الاجتماعية والثقافية، حيث أن ما تتصف به المدينة في البيئة الطبيعية إنما هو متمازج ومتماسك مع النماذج والخصائص الاجتماعية والثقافية لسكان المدينة ونوعية حياتهم (5)، ويعرفها "وورث" على أنها المركز الذي تنتشر فيه تأثيرات الحياة الحضرية، الثقافية لسكانها (6).

1) نشأت المدن القديمة وتصنيفها:

1-1) نشأت المدن القديمة:

فالمدينة هي ظاهرة معقدة تولدت عن تفاعل عدد من العوامل المتشابكة، حيث تناول "ممفورد" المدينة باعتبارها حقيقة تراكمية في المكان والزمان، فتاريخ المدن يمكن استقراؤه من خلال مجموعة من التراكمات التاريخية، فلكل مدينة تاريخها ومع ذلك فإنه يمكن تتبع أصل ونمو وانتشار المدن تاريخيا من خلال مراحل متميزة من التاريخ والتطور والتغير، حيث وجهت الدراسة التاريخية الباحث نحو الإجابة على عدد من الأسئلة مثل: متى وأين وتحت أي الظروف ظهرت هذه المدينة أو تلك؟ أو ما هو تاريخ هذه المدينة، وما أسهمت به في تاريخ المنطقة أو العصر؟ وهل هناك نمو تطوري في التاريخ الإنساني مرتبط بظهور المدن أو نموها؟، ومما لاشك فيه أن هذه المدن انبثقت تعبيرا عن ظروف روحية ومادية واجتماعية وسياسية، كما تأثرت بمختلف التقاليد والقيم والأفكار المنظمة للعلاقات الاجتماعية وكذلك بوسائل الإنتاج وانساق الاتصال، وهكذا تطورت المدن والعمارة معها حيث يقول الكاتب الألماني "بارنس" أن العمارة هي سجل عقائد المجتمع (7).

كما نجد "كنجزلي دافيد" يتساءل في معرض حديثه عن المدينة القديمة، ما هي الشروط التي كان من الضروري توافرها قبل ظهور مناطق الاستقرار الحضري؟ وكيف واجه الناس الحاجات السوسيوثقافية والإيكولوجية والتكنولوجيا التي فرضتها الحياة في المدينة؟ ولماذا كانت المدن تشكل تجربة ناجحة بمعنى أنها بقيت أكثر من خمسة آلاف سنة، ومازالت تزداد في الحجم والعدد؟ (8).

وظهرت المدن أول ما ظهرت في وديان الأنهار في مصر والعراق وكان ذلك في أوائل الألف الرابعة قبل الميلاد، وبيئات هذه الأنهار هي أوطان زراعة أي أوطان الوفرة والعمل ولذلك ازدهرت فيها حياة المدينة قبل غيرها، ففي الأوطان التي تكون تربتها صعبة التقلب مع قسوة المناخ وصعوبة النقل والانتقال مثل شمال غربي أوروبا الذي ظل متأخرا قليل السكان يعيش أهله في القرى حتى تم صنع المحراث الحديدي الذي مكنهم من تقليب التربة، وقد أدى هذا التقدم الزراعي إلى زيادة إنتاج الأرض وزيادة عدد السكان، فالموقع الجغرافي يتحكم إلى حد كبير في نمو المدينة كما أن من بين العوامل التي تساعد على تحديد الموضع سهولة الدفاع فكثير من المدن ظهرت في أول نشأتها في ظل قلعة لاحتلالها مركزا دفاعيا (9).

فتتبع تطور المدن في مجتمعات ما قبل التاريخ حيث كان الإنسان أشبه بالحيوانات وكان طبيعيا في حياته الجماعية وكل ما يريده إمداده بالطعام والحماية والعناية، حيث تتشكل الحياة لديهم من خلال الوظائف التي تنظم أفرادها، وعندما ارتقى شكل المجتمعات الإنسانية نرى المجتمع المتمدين يبدو بحكومته المحلية قد حل محل السلوك القديم المبني على الأخلاق والقرابة، فالبناء الفيزيقي لهذه المدن وفرص التجارة إنما غيرا من وظيفة المدينة الجديدة بينما كانت المدن القديمة مكان تتمركز فيه القوى السياسية والعقائدية وتتمركز الناحية الاقتصادية في تجميع الثروة، لذلك فإن تحويل الإنسان الاقتصادي إلى الحضرية وإلى المدينة المتحضرة إنما اعتمد على الاقتصاد الحر للخدمات المتبادلة بين الريف والمدينة الذي جاء بنمو الحضارة الرومانية واليونانية، حيث تنقسم المدن القديمة والوسطى إيكولوجيا إلى:

- المنطقة المقدسة التي تتركز فيها المعابد ومباني الحكومة وأماكن الثروة.
- المنطقة الخارجية.

فظهور المدن هو وليد فائض من الطعام سمح للناس بالانصراف من الزراعة إلى أعمال أخرى، وفائض من الوقت سمح للناس بالتفكير والابتكار، وهذا التغير هو تغيير في مضمون الإنسان لأنه انتقل إلى إنتاج الطعام بدلا من جمعه، ثم بدأ باكتشاف التجارة والصناعة البسيطة وهذه التطورات كلها أدت بالإنسان إلى الاستقرار(10).

فالمدن القديمة كانت صغيرة الحجم وعدد سكانها قليل ويرجع ذلك إلى استخدام الوسائل البدائية في الزراعة فهي عبارة عن قرى صغيرة، إلا أن هذه القرى قد عرفت المعالم الجوهرية التي تكونت منها المدينة فالبيت والمعبد والطريق والسوق قد نشأت كلها في القرية وهي مبتكرات ومظاهر أساسية ظلت تنتظر قيام المدينة لتتطور، ولقد حدث تطورا كبير عند مجيء المحراث والآلات المعدنية، كل هذا أدى إلى تكوين المدينة التي قضت على الأساليب القروية فالمدينة تمثل عالما ورمزا جديدا لا يمثل شعبا وحده فحسب بل يمثل عالما بأسره (11).

مع نمو المدن في الحجم بدأت العلاقات الاجتماعية وبدأ الحكام في إنشاء مدنهم وبدأ الاهتمام بالتخطيط، وقد تطورت المدن من أماكن صغيرة يقطنها عدد قليل من السكان إلى مدن عملاقة بها عدد كبير من السكان (12)، فنشأت المدن يرتبط بقيام

المدينة نفسها وهناك ارتباطا كبيرا في الدواعي التي أدت إلى نشأت المدينة (13) ومن العوامل التي تؤثر في نمو المدن:

ـ موقع المدينة الذي يساعد على زيادة المواليد، بالإضافة تقدم وسائل النقل والاهتمام بالصناعة.

ـ كما أن خطة المدينة تتأثر بطبيعة المكان وارتفاعاته وانخفاضاته وضيقه واتساعه ووجود المجاري المائية فالمدن التي تقوم على ضفاف الوديان تتخذ شكلا طوليا، ونجد المناطق الصناعية تقام على الأرض المستوية أما الجهات التلالية فهي للأحياء السكنية، والإنسان قد يتدخل ليغير صفات المكان مثلا يحول المجاري المائية بعيدا أو يوجهها من سطح إلى سطح، وعندما تنشأ المدينة فقد تنمو وفق خطة موضوعة أو بغير خطة موضوعة وقد عرف العالم القديم هذين النمطين من المدن، فبدراسة التطور العمراني نجد أن منشئي المدن كانوا يفضلون خطة تتقاطع فيها الشوارع الطولية والعرضية بزاوية قائمة أما شكل المباني فقد كان يتغير بتغير البيئات، أما المدن التي نمت طبيعيا بغير خطة فمن الصعب التعرف على مواقع المباني فيها ويبدو شكل الملكية الزراعية فيها (14).

2-1) تصنيف المدن:

تعددت المحاولات التي بدلت لتصنيف المدن والمراكز الحضرية حيث نجد "جريفت تايلور" في كتابها "الجغرافية الحضرية" قد قدمت مخططا لتصنيف المدن ولكن من منظور جغرافي استند إلى تنوعات استخدام الأرض، حيث ميزت بين عدد من مراحل التطور الحضري وهي:

أ- مرحلة الطفولة: ارتبطت بظهور شكل من أشكال التوطن الحضري الذي لا يكشف عن تمييزات بين أنماط استخدام الأرض.

ب- مرحلة الصبا: فيها بدأت المستوطنات الحضرية تميل إلى عزل المراكز أو المناطق التجارية عن ما عداها من مناطق ظلت تكشف عن اختلاط أنماط استخدام الأرض.

ج- مرحلة النضج المبكر: وفيها عرف المجتمع البدايات المبكرة لتمييز المناطق السكنية في حدود المكانة الاجتماعية والاقتصادية للسكان، وفي ضوء علاقة عكسية بين ارتفاع المكانة والقرب من مركز المدينة.

د- مرحلة النضج التام: وقد ارتبطت بظهور أو تطوير المراكز الحضرية الكبرى وبالتوسع الصناعي على طول خطوط السكة الحديدية وخارج الحدود الإدارية أو الرسمية للمدن (15).

كما نجد "رايمر" يقول بأنه في فترة ما قبل انهيار الإمبراطورية الرومانية كانت المدن مراكز تنظيمية إدارية تحولت بعد ذلك في العصر الوسطى إلى مراكز تجارية، ومع بداية عصر النهضة احتلت المراكز الصناعية مركز الصدارة ومع تزايد التطور التكنولوجي ظهرت المراكز المتروبوليتية (16).

ونجد أن هناك العديد من الحضارات التي مرت على المدن عبر العصور المختلفة منها:

أ) العصور القديمة:

تنوعت نماذج مخططات المدن القديمة من مكان لآخر في العالم عامة والوطن العربي خاصة موطن الحضارات القديمة والتي من شواهدها الرئيسية المدن القائمة إلى الوقت الحاضر ومن هذه المدن:

أ-1) مدينة القدس:

تعد هذه المدينة من المدن القديمة التي تعود إلى ما قبل الميلاد والتي بنيت وفق مخطط يتضمن طرق ومناطق سكنية حسب مستويات السكان للأمراء ورجال الدين وعامة السكان والعبيد وقصور ومعابد ومناطق تجارية وحدائق وساحات، كما يتضمن التصميم أراضي زراعية ويحيط بالمدينة أسوار وحصون.

أ-2) مدينة مكة المكرمة:

من المدن التي نشأت في شبه الجزيرة العربية في موقع تحيط به من بعض جهاته مرتفعات متباينة الارتفاع، وكانت على علاقة تجارية مع الأقاليم المجاورة مثل اليمن والشام، ولهذا ظهرت فيها بعض الخصائص الحضرية بشكل مبكر، وما إن جاء الإسلام حتى أصبحت المعالم الحضرية في تلك المنطقة واضحة (17).

أ- 3) مدينة مصر القديمة:

كانت مصر من أقدم المناطق في العالم فهي لم تعرف السور في كثير من الفترات التاريخية على اعتبار أن الإله هو الذي يحمي المدينة، وقبل توحد مصر الشمالية والجنوبية كان لكل مملكة عاصمتان واحدة سياسية والأخرى دينية وكانت مرفولوجية كل مدينة تعكس وظيفتها، وقد احتوت المدينة على القصر الملكي والمباني العامة ومخازن الحبوب وإدارات لتعداد الحيوانات والممتلكات وكانت هذه المباني تحيط بالقصر الملكي، كما كانت هناك محلات عامة للبيع وكان الفناء المفتوح عنصرا من عناصر العمارة المصرية بفعل المناخ، ولم تكن هناك قلعة تتوسط المدينة (18).

أ-4) مدن العراق:

إن من أهم المدن السامرية مدينة " أريد" والتي تقع عند مصب الفرات وكانت ثغرا صحراويا تنتهي إليه طرق القوافل الصحراوية، وبذلك جمعت بين ميزتين كبيرتين الأولى أنها ثغرا بحريا والثانية أنها ثغرا صحراويا بين المنطقة الزراعية والصحراوية، إلا أنه مع تغيير النهر اتجاهه فقدت المدينة مكانتها وظهرت مدينة أخرى هي مدينة " أور" التي كانت تقوم بوظيفة المدينة القديمة، ليغير النهر مجراها مرة أخرى لتظهر مدينة " لاجاش" (19).

لقد نشأت هذه المدن في وقت باكر وكانت ذات وظيفة دينية مع وجود بعض الوظائف الحرفية، ودعم النشاط الزراعي وجود فائض ساعد على قيام المدن ووجود

طبقة في المجتمع لا تعمل بالزراعة وهي طبقة الصفوة التي تهتم بالدين أو بالنواحي الحربية (20).

ب) مدن العصور الوسطى:

وتشمل الفترة الممتدة من بداية القرن الخامس الميلادي حتى نهاية القرن الخامس عشر، حيث شهدت المدن نموا سريعا في هذه الفترة وتطورت كثيرا في مخططاتها، ويظهر ذلك واضحا في العديد من المدن الإسلامية والإغريقية والرومانية واليونانية:

ب-1) المدن الإسلامية:

تشترك المدن الإسلامية ببعض الخصائص والصفات العامة التي تميزت بها عن المدن في الأماكن الأخرى والتي كانت انعكاسا للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، ويمثل المسجد المركز الديني والثقافي والإداري ولهذا يحتل مركز المدينة، بالإضافة إلى الأسواق التي تعد من العناصر المهمة في تخطيط المدينة وتقع في ملتقى الطرق، أما الشوارع الرئيسية والفرعية فكانت ضيقة كما أن المدن العربية تتضمن أفضل المعالجات المناخية ويظهر ذلك جوانب تخطيطية ومعمارية مثل توجيه الأبنية في الاتجاهات التي تتلاءم مع الظروف المناخية (21).

ب-2)المدن الإغريقية والرومانية:

إن الإغريق انتشروا انتشارا واسعا وكانوا يجتمعون في مراكز خاصة ويعتنون بالصحة والمسرح، ولم يقتصر أثر هذه المنشآت على إعادة تشكيل قالب المدينة بل أن كل منها أوجد باعثا على المزيد من التنقل والتبادل الثقافي عن طريق السفر مما بث فيهم الإحساس بالترابط، فهي متوسطة في الحجم وعدد السكان (22).

أما المدن الرومانية فتمتاز بطابعها الخاص في تخطيط مبانيها والمدينة المثالية في نظرهم هي التي كانت تشغل مربعا ومستطيلا، ويقطعها طريقان رئيسيان أحدهما يتجه من الشمال إلى الجنوب والآخر من الشرق إلى الغرب وبقية المدينة مخططة بواسطة شوارع متعامدة وموازية للشارعين الرئيسيين قسمت المدينة إلى رقعة الشطرنج (23).

ب-3) مدن اليونان:

ظهرت المدن اليونانية خلال القرنين السابع والثامن قبل الميلاد وانتشرت خلال مائتي عام بشكل كبير، وكانت المدن اليونانية صغيرة الحجم إلا أنه كان يشار إليها بمصطلح " بوليس" (دولة المدينة) بغض النظر عن حجمها، ويعني هذا المفهوم وجود إقليم متراص وملموم الشكل تقع في الوسط مدينة صغيرة أو قرية تسيطر عليه وتكون محاط بسور (24)، أما خارج الأسوار فكانت القرى الملحقة تزرع وتعد الغذاء لأهل المدينة (25).

2) العمارة العربية:

إن الإنسان لا يتمكن من الوجود وإدامة البقاء آمن ومريح ما لم يقدم على ابتداع مصنعات كأداة يسخرها في إشباع متطلباته، والعمارة هي إحدى هذه المصنعات التي

يبتدعها، فالإنسان يحتاج إلى ملجأ يحمي به بدنه من الحيوانات والعوامل الطبيعية (26) فالعمارة هي وعاء الحضارة وتمثل الهوية الثقافية والمستوى الإبداعي والجمالي للإنسان، لذلك لبدا من التمسك بأصالتها وحمايتها ودراستها، وإيضاح خصائصها، والوقوف على جوانب الإبداع والتميز للمخطط المسلم الذي استطاع أن يستوعب الحضارات السابقة من الأمم الأخرى وغيرها كإرث حضاري تم الاستفادة منه للتعبير عن القيم العربية الإسلامية.

ويظهر الأثر الإسلامي في إسبانيا ثم ينتقل إلى فرنسا ثم إلى سائر البلدان الأخرى، وهذا الأثر في قسمه الأول يكاد يكون عربيا خالصا وذلك يعود إلى بقاء بعض العرب هناك حيث كان منهم بناءون مهرة استعان بهم حكام المقاطعات في تشيد الأبواب الكبرى والقصور، أما الأثر الثاني فيبرز في التصميم المعماري وتأثيره في الزخرفة المعمارية (27).

فالعمارة هي فن إقامة منشآت بأشكال على درجة عالية من الجمال الحسي والتعبيري بهدف تحقيق وظيفة أساسية، فالعمارة هي الفن الذي يتم وفقا لمعطيات معينة أساسها التكوين، ولقد ازدهرت فنون عمارة المدن والقصور والنحت والتصوير لدى المماليك العربية القديمة، في اليمن وبتراء وتدمر. وعندما ظهر الإسلام وقامت دولته واتسعت رقعتها نشأت في المجتمع الجديد وتطورت فنون مختلفة، ولا تزال هذه الفنون من عمارة وزخرفة ماثلة في البلاد الإسلامية بشقيها المادية والدينية (28).

فالعمارة الإسلامية هي العمارة التي تنسجم مع المجتمع الإسلامي في مختلف البيئات والأزمان ولا تتنافر مع المبادئ والقواعد الإسلامية، وتطبق فيها الأسس الفنية والهندسية الواجب توفرها في العمارة الجيدة، فالعمارة الإسلامية ليست شكلا فقط بل هي تؤدي وظيفة معينة، وهي تتطور في أشكالها مع تطور التكنولوجيا والمواد الإنشائية، فالنمط المعماري الإسلامي المعاصر يجب أن يتفق مع البيئة الطبيعية والبيئة التي صنعها الإنسان، فمن الضروري استعمال المواد الإنشائية المحلية في العمارة الإسلامية المعاصرة فالمبنى جزء من البيئة التي تضمه (29).

إن العمارة هي فن وعلم في الوقت نفسه فهي فن لأن أحد وظائفها هو إشباع حاجة عاطفية للمجتمع، وأنها علم لأن هذا الإشباع يتطلب التحقيق والتحقيق يقوم على المعرفة، ثم إن العمارة تلبي متطلبات اجتماعية نفعية، فالعمارة العربية الإسلامية ركزت على الجانب العاطفي والقيمي والإنساني (30).

إن الذي يتابع نشأة العمارة الإسلامية وتطورها فإنه يدرك بوضوح أنها نشأت لتلبية حاجات المجتمع الإسلامي، والذين قاموا بهذه الأعمال سواء كانوا عرب أو غير عرب كانوا متأثرين بالتراث السابق على الإسلام، وهذا التراث مرتبط هو الآخر بحاجات هذه الأمم، ولكن يمكن القول بأن الفن المعماري الذي أخذ في الظهور منذ القرن الأول الهجري واستمر بعد ذلك عدة قرون هو في حقيقته وجوهره فن إسلامي خالص، حتى وإن كان هذا الفن في تطبيقاته استفاد من الخبرة البشرية المتراكمة (31).

فالحضارة العربية الإسلامية حضارة تقدمية تتصف بالمرونة وسعة الأفق، كما

تتصف بالحيوية والاستمرار والوجود، فهي ذات نزعة إنسانية فالإنسان هو الهدف من الرخاء والإنتاج، فكل دولة من الدول العربية مرت عليها العديد من الحضارات والجزائر واحدة من هذه الدول التي مرت في تكوينها بمراحل تاريخية :

إن إقليم الجزائر الحالية يحتوي على حقل أقدم الآثار المعروفة حاليا وذلك في موقع قرب العلمة في القطاع القسنطيني، فهي دائرات حجر منحوتة بخشونة تدل على وجود رجال بدائيين يرجع تاريخها إلى مطلع العهد الرابع.

فمن منتصف العصر الحجري القديم تظهر إفريقيا الشمالية الوسطى وبالخصوص القطاع القسنطيني كإحدى المراكز الرئيسية، فوجود رجال العصر الحجري القديم المتوسط قد بدأ التعبير عن وجوده على شواطئ الجزائر الغربية ليمتد نحو الغرب، فالبرابرة يؤلفون منذ بداية العصور التاريخية أصل سكان شمال إفريقيا ثم امتزجت به ما ورد من القرطاجيين والرومان واليهود والعرب والوندال (32).

أ)الفنيقيين:

إن الفنيقيون هم عمالقة الحضارة القديمة ومخترعي الأحرف الهجائية، ومكتشفي أقطار العالم بواسطة مغامراتهم البحرية التجارية، فأسسوا على سواحل القطر الجزائري مدنا تدعى المراكز التجارية، ومنها عنابة، بجاية، جيجل (33)، وقد اكتشفت العديد من الآثار الفينيقية القديمة مثل النقود التي تدل على مواضع الأحياء السكنية التي كان فيها يجمع التجار أموالهم، بالإضافة إلى وجود بئر بالأحياء السكنية إذ أنه من العادة إذا كان الينبوع الطبيعي بعيدا يضطر الإنسان إلى حفر بئر، كما أن هناك الأضرحة التي توجد في ضواحي المدينة (34).

ب) القرطاجيون والنوميديون:

في سنة 480 ق.م قامت أميرة فينيقية مع جماعة من الأشراف بتأسيس مدينة جديدة في الشمال الشرقي من مملكة تونس أسمتها " قرطة حدثت" أي القرية الحديثة والتي أصبحت بعد تحريف اسمها "قرطاجنة"، وقد بسطت نفوذها على كامل بلاد المغرب العربي، مما جعل الأمراء البربر الأمازيغ يتأثرون بها فأخذوا يقتدون بها في إنشاء المماليك الواسعة والعواصم الفسيحة، وتمدهم هي بالخبراء الذين يساعدونهم على تنظيم أمور المملكة، وهكذا نشأت بقطر الجزائر دولة نوميديا العظيمة، وقد حاول ملوك دولة نوميديا أن يجمعوا شمل كامل قطر المغرب الأوسط (فيما بين دولة قرطاجنة ـ مملكة تونس ـ ومملكة موريتانيا ـ مملكة مراكش)، وكانت الدولة الجزائرية قد انتظمت وتوحدت لأول مرة في التاريخ حوالي سنة 300 ق.م، وقد اصطدم القطر الجزائري بالاستعمار لأول مرة في تاريخه سنة 250 ق.م وذلك أن دولة روما قد أخذت تتحدى دولة قرطاجنة ودخلت معها في سلسلة من الحروب، وهكذا طمست مدينة قرطاجنة (35).

ج) الرومانيون:

لقد كانت الأهداف الأولى لتوسع الروماني في الجزائر (نوميديا وموريتانيا)

أهداف عسكرية، فشيدت قلع ومراكز حصينة للجنود الرومان، كما شيدوا أجمل المدن التي لا تزال آثارها موجودة حتى الآن، وشجعوا استيطان الرومان فيها وجلبوا لتخطيطها أمهر المهندسين المعماريين، وتنتشر المدن الرومانية على طول الساحل وفي المناطق الداخلية، وعادة ما نجدها تنتشر بحواف الأنهار التي تصب في البحر الأبيض المتوسط (36). فبالنسبة للجانب الحضري تبرز الآثار الحالية أهمية المدن والتي كانت الأغلبية تبرز كمدن صغيرة (37) ، وقد اهتمام الرومان بالفلاحة لما تدره عليهم من ثروات طائلة (38). كما اعتنى الرومان ببعض الصناعات للاستهلاك والتصدير مثل التعدين والنسيج والصناعة والدباغة والنجارة، ومن المعامل التي أقاموها بالجزائر مصنع دباغة الجلود في تيبازة (39).

د) الوندال:

شعب جرماني هاجم بلاد إسبانيا واستقر بها فأصبحت تعرف باسمه، فما كاد ذلك الشعب يرى اختلال أمر الرومان بالغرب حتى عزم على مهاجمته والاستقرار فيه، والتف حوله جموع البربر الأمازيغ، فانهارت تلك النظم الظالمة واستقر الوندااليون بكامل البلاد، واكتفوا بحكمها حكم سطحي فنشأت المماليك الوطنية من جديد واسترجع الأمازيغ أرضهم، وقد قام الروم وهم رجال القسم الشرقي من الإمبراطورية الرومانية بإرسال أسطول وافتتحوا البلاد من جديد لكن الأمازيغ لم يتركوا الاستعمار ينال منهم، فالروم اكتفوا بإبعاد الوندال وحكم البلاد اسميا بينما كان الأمازيغ أصحاب السلطان الحقيقي.

و) الفتح الإسلامي:

فكانت سنة 667 سنة إنقاذ للبلاد المغرب العربي فتحول مجرى تاريخه للأبد، فاتساع رقعة الفتوحات الإسلامية كان سببا في استقلال الكثير من البلدان الإسلامية، وكانت الجزائر (المغرب الأوسط) أول أمة حققت استقلالها ضمن دائرة الإسلام، فأول مملكة مستقلة منظمة نشأة بمدينة تيهرت سنة 160ه **(الدولة الرستمية)** دامت هذه الدولة 136 سنة.

لقد انقرضت ثلاث من الدول في المغرب العربي في آن واحد (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى) لتحل محلها دولة مغربية عربية واحدة هي **الدولة الفاطمية** التي تأسست بالمغرب الأقصى وكان مما امتاز به هذا العصر اتساع التجارة.

قام زعماء صنهاجة بالقطر الجزائري بالاتفاق مع الأمير حماد على تأسيس دولة مستقلة وذلك سنة 398ه، دامت **دولة بني حماد** 171عاما (40).

عندما بدأ نجم الدولة الموحدية يأفل بادرت الأمة الجزائرية بتأسيس دولة جديدة هي **دولة بني الزيان** المؤسسة بمدينة تلمسان، ففي 627ه أسست هذه الدولة تحت سيادة الموحدين وفي سنة 633ه أعلن عن استقلالها (41).

ن) العثمانيون:

في نهاية القرن الخامس عشر ظهرت الحياة الحضرية في الجزائر وأصبحت المدينة تؤثر وتتأثر في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتنوعت الحياة الحضرية وأنشطة المدن في مختلف المجلات الثقافية والاقتصادية والسياسية بفضل هجرت العرب المسلمين من الأندلس، وقد كان هؤلاء المسلمين يضمون بينهم أطباء ومعماريين وأدباء وشعراء وحرفيين ساهموا بأنشطتهم في تقوية الطابع الحضري للمدن الجزائرية (42)، ومن طبيعة التطور العمراني الدفاعي أن توسعت مدينة الجزائر في عهد الأتراك نحو المرتفعات وذلك بسبب القرصنة الأوروبية في العصور الوسطى والتي عمت كل البحار والمحيطات، ولذلك نجد الأتراك قد اهتموا بتحصين مدينة الجزائر من ناحية البحر (43).

هـ) الاستعمار الفرنسي:

مع احتلال فرنسا لمدينة الجزائر سنة 1830م، ثم احتلالها لباقي المدن الجزائرية الأخرى سواء الواقعة على الشريط الساحلي أو الداخلية، ولقد كانت المدن الجزائرية تتميز قبل الاحتلال الفرنسي بنوع من الاكتفاء الذاتي واللامركزية في علاقاتها بأقاليمها في المجالات الاقتصادية والتجارية، حيث كانت الأرياف تعتمد على المدن في اقتناء السلع الصناعية من ألبسة وأدوات، وتموين المدن بالمنتوج الزراعي والحيواني، إلا أن هذه العلاقة سرعان ما كسرها المستعمر الذي وجه الشبكة العمرانية في الجزائر ووسطها والريفي والطبيعي لخدمة الاقتصاد الفرنسي (44).

3) تجارب عالمية في تقييم مصادر التراث المعماري:

في أي بلد من بلدان العالم توجد به تراث معماري عريق نتيجة الحضارات التي مرت عليه، ويعكس صورة الحياة الحضرية وما نالته من اهتمام أهلها وحكامها في ميدان البناء والتعمير، فالتراث المعماري وما يتصل به من فنون تراث مادي لكنه لا يخلو من الجانب الروحي ولهذا فمختلف الشعوب تعتز به وتحرص عليه لأنه يمثل تاريخها وذكرياتها،إلا أن العديد من هذه التراث المعماري تعرض إلى عوامل (الحروب، الكوارث الطبيعية) أدت إلى تدهوره، ولقد انتبهت الكثير من دول العالم لضرورة التجانس بين التراث والمعاصرة في مباني المدينة من أجل أن تظهر كوحدة واحدة تربط التغيرات والتطوير الجديد بالوضع الأصلي للمدينة.

بالنسبة للتجربة الأمريكية في تعايشها مع تراثها نجدها قد احتضنت معماريين كبار وضعوا أسسا لعمارة محلية ناجحة، واحترموا مسألة الحفاظ على المراكز والمباني القديمة ومن أمثال ذلك "فاين غولد" الذي قام بتطوير مصنع للسفن وتحويله إلى منطقة سكنية " بسطن" حيث وضع خطة طويلة الأجل لتحويل ترسانة إلى مجاورة سكنية، تشمل الخطة في مرحلتها الأولى على الإسكان ثم مرحلة التطور التجاري ثم الثقافي، مع المحافظة على الطابع القديم للمباني والمنشآت وإبراز العنصر الجمالي في التصميم.

أما تجربة كندا فالكنديون يهتمون بالحفاظ على المباني القديمة فالسور الذي يحيط بمدينة " لويس بورخ" التاريخية والتي تعد أكبر مدينة عسكرية بناها الفرنسيون، قد بدأت الحكومة الكندية مشروعا ضخما لترميم المدينة مع الحفاظ على طابعها المعماري والاجتماعي باستخدام أساليب البناء التقليدية القديمة.

إن الدول المتقدمة لم تقم بهدم المباني القديمة من أجل تنفيذ تخطيط جديد للمدن وإنما قامت بضمها إلى إطار التخطيط الجديد مع الحفاظ على ملامحها الجمالية القديمة، وعندما يقرر أن تكون لبعض المباني الأثرية استعمالات جديدة يتم ترميمها بمواد بناء تقليدية (45) ، فالعمل الأصيل يحمل هوية ويتسم بالإبداع فالعمارة التقليدية يمكن الإشارة إليها بالعمارة كحرفة، أما الحداثة فيشار إليها بالفعل المعماري وهو التصميم والمعاصرة تمكن من تحقيق مطلب الهوية بالعمل المبدع (46).

4) مشكلات البيئة في المدن القديمة:

إن العواصم والمدن والأحياء القديمة لا تناسب نماذج الحياة الحديثة ولا تتفق أساليب تخطيطها مع الأساليب الحديثة، فالبيوت والمنشآت محرومة في كثير من الأحيان من المياه والكهرباء وهي مكتظة بالسكان، كما أن الكثير من المسؤولين ينظرون إلى هذه المدن على أنها مواقع سكنية متخلفة تضر ساكنيها ومشوهة للمظهر العام، حيث يطالب أصحاب هذا الرأي بإعادة تخطيط هذه المدن وذلك عن طريق استخدام أساليب الحياة الحديثة ودمجها كليا في الحياة المعاصرة.

أما رجال الآثار فيعارضون مثل هذا الرأي ويعتبرونه عدوان على التراث الثقافي ويطالبون بالاحتفاظ بكل ما هو قديم والإبقاء عليه لما له من مكانة كبيرة وقيمة حضارية هامة، لذلك وجب اتخاذ حل وسط يهدف إلى تحقيق هدف ثقافي حضاري من اجل إبراز مكانة تلك المراكز الحضارية وجعلها مركز إشعاع، كما يهدف إلى تحقيق هدف أثري وإسكاني يهدف للمحافظة على التراث وصيانته وترميمه، وإتاحة معيشة تتوافق وتطورات العصر، وأيضا تحقيق هدف علمي يرمي إلى دراسة التقاليد المعمارية وإبراز مهارة الأجداد في التوفيق بين حاجات السكان وما تقدمه البيئة من موارد، وهدف سياحي يجعل هذه المدن عامل جذب (47).

إن المدن القديمة تعاني من العديد من المشاكل فالكثير من المباني تحتاج للتجديد كما أن شوارعها ضيقة والإسكان غير كاف، مما ترتب عليه مخاطر صحية وتدهور مستوى الخدمات بالإضافة إلى تدهور المستوى الأمني وازدياد معدلات الجريمة، فهذه المشكلات تعتبر وضعا تاريخيا نتج عن تراكم الماضي ومشكلاته (48).

فمن الضروري إعادة استخدام المباني التاريخية والتي تقع تحت وطأة العديد من تجارب إعادة الاستخدام والتوظيف الغير مدروسة والتي تتم نتيجة عدم الإلمام الكافي بطرق الحفاظ وقلة الوعي، بالإضافة إلى عدم القدرة على الجمع بين القيم التراثية التي تحملها المباني والقيم الجديدة الناتجة عن إعادة التوظيف من ناحية وفي كثير من الأحيان عدم ملائمة التوظيف الجديد له (49) ، فكل مكان يحتاج إلى دراسة مفصلة وعميقة لأن الكثير من المواد والنصائح المستخدمة في منطقة محددة من المناطق

تكون غير صالحة جميعها لتطبيق في مكان آخر مختلف ويعود ذلك إلى المناخ والمواد المستخدمة في عملية البناء، لذلك فعند إعداد مكان ليكون قابلا للزيارة من الواجب الاختيار بين تنظيف المكان وصيانته أي المحافظة على المخلفات دون أي تغيير فيما يتعلق بالوضعية التي وجدت عليها، أو إعادة إنشاء الأبنية في الحالة التي تتوفر فيها معطيات كافية حول شكلها الأصلي وذلك بإتباع القواعد الأساسية في أي عملية (استخدام مواد ذات فعالية مجربة، التمييز بين القديم والمعاد إكماله مع الابتعاد عن التزوير)، أو إعادة المخلفات إلى وضعيتها الصحيحة (50).

إن أهمية إعادة الموقع لحالته تأتي من خلال مظهره الأساسي حيث يجب أن يكون له مظهر تعليمي ثقافي في المجتمع ككل، بالإضافة إلى أنه له أهمية اقتصادية تتمثل في تحقيق التوفير المادي والوقتي، فإعادة التوظيف وما يتطلبه من احتياجات يستغرق وقت أقل من إعادة البناء، كما أن ترميم المبنى وإعادة استخدامه يجعله يتمتع ببعض الإعفاءات الضريبية، كما تمكن من استغلال موقع المبنى فمعظم المباني القديمة لها موقع متميزة (51).

لذلك نجد أن هناك العديد من المعوقات التي تعترض حماية البيئة أي الموانع التي تحول دون نجاح جهود التصدي لحماية البيئة وتأمينها ويمكن تقسيم المعوقات إلى عامة وخاصة، أما العامة فتشمل كافة عناصر البيئة ومكوناتها المختلفة، أما الخاصة فتقتصر على عنصر معين من عناصر البيئة، فالمعوقات التشريعية والتنظيمية والتي يقصد بها الموانع ذات الطبيعة القانونية أو التشريعية التي تقف عائقا أمام وضع خطط علاجية لحماية البيئة وتأمينها، أو تمنع إجراءات تلك الخطط رغم وجودها، أما المعوقات التنظيمية ويقصد بها التناول الجزئي للمشكلات البيئية من قبل جهاز أو جهة أو وزارة.

ونجد كذلك المعوقات الاقتصادية حيث يرجع ذلك للعبء المالي أو الإداري المترتب على مواجهة المشكلات البيئية ومثال ذلك استخدام تقنيات أقل تقدم وأكثر آثار سلبية على المباني، من أجل مراعاة الجانب الاقتصادي المكلف للتقنيات المتقدمة والتي تكون أقل آثار سلبية على المباني الأثرية.

كما أن هناك المعوقات السياسية والاجتماعية ويقصد بالمعوقات السياسية مجموعة العوامل التي تتعلق بسياسة الدولة الإدارية والتي قد ينتج عنها تكاليف مادية قد يتحملها المواطن، أما الاجتماعية فيقصد بها مجموعة العوامل ذات الطبيعة الاجتماعية والتي تتعلق بالعادات والتقاليد ومعتقدات بعض أفراد المجتمع والتي تشكل عائق دون الحفاظ على البيئة العمرانية.

أما المعوقات التقنية فهي تتعلق بمجموعة أساليب فنية وتكنولوجيا وعلمية يمكن استخدامها في صيانة المباني وهي قليلة الضرر بهذه المباني، ولكن هناك صعوبات في استخدامها في العديد من الدول وذلك بسبب صعوبة الحصول عليها من الدول المنتجة لها (52).

4) سياسة التعمير وحماية المدن:

4-1) سياسة التعمير:

إن مدن العالم معظمها مدن قديمة يجتاحها العديد من المشاكل التي تبحث عن سياسة لتطويرها حتى تستطيع مواجهة تلك المشاكل وحلها، فسرعة النمو الحضري وسرعة التحضر وتركز السكان خلق العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى عدم القدرة على توفير خدمات الغاز والكهرباء والماء (53) ، فالمدن القديمة اختلف تخطيطها باختلاف الحضارات التي قامت ببنائها حيث نجد:

أ) تخطيط المدن في مصر الفرعونية:

إن صفة الديمومة التي تتميز بها العمارة المصرية القديمة جعلت حضارتها أطول حضارة، فقد بنى المصريون عمارات ضخمة من الحجر حيث استلهمت هذه المباني عناصرها الروحية من العقائد الدينية والتقاليد، فهي مستوحاة من الطبيعة وقد أنشئت العمارة المصرية بنظام العمود والعتب، فالعمارة المصرية متناظرة بأشكال بسيطة (مربع، مستطيل) (54).

ب) تخطيط المدن في العصر اليوناني:

لقد ظهرت المدن الإغريقية مثل "أثينا" واتسعت وأصبح لبعضها ضواحي وموانئ للتجارة، كما تم بناء مدينة الإسكندرية بأسلوب مخطط وقد بلغ عدد سكانها مليون (55).

ج) تخطيط المدن في العصر الروماني:

في العهد الروماني أدخلت تحسينات عديدة فقسمت المدينة إلى أحياء سكنية وأخرى تجارية وصناعية مع تسهيل حركة المرور، وأخذ في الاعتبار تقسيم الشوارع بعروض حسب أهميتها، وكانت الشوارع الرئيسية متوازية والفرعية عمودية عليها.

د) تخطيط المدن في العصور الوسطى:

كانت مدن العصور الوسطى تخطط وفقا لنماذج أساسية تطابق نشأتها التاريخية وخواصها الجغرافية وأسلوب تطورها، حيث احتفظت المدن التي بقيت من عهد الرومان بنظامها من حيث تقسيم الأرض وحدات مستطيلة في وسط المدينة الأصلي، مع ما طرأ على ذلك في التعديل بإقامة قلعة أو دير، ففي بداية العصور الوسطى يلاحظ وجود تخطيط هندسي منتظم مع اتخاذ المستطيل للتقسيم.

و) تخطيط المدن في العصر الحديث:

استهدف تخطيط المدن في هذا العصر تحقيق جوانب جغرافية وجيولوجية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، حيث توضع كل هذه الجوانب في الاعتبار عند تخطيط المدن وإقامة المباني (56).

كما نجد أن العمارة العربية الإسلامية قد تنوعت فيها العمارة، فهي من بين أهم المجالات التي تفوق فيها العرب حيث تركوا لنا الكثير من الأبنية لكل نوع تصميمه الخاص، كما اختلف طراز كل نوع وفقا لإقليم نشأته.

2-4) حماية المدن:

لقد حاول الإنسان منذ الأزمنة الغابرة تكييف حياته ومعاشه مع معطيات ومتطلبات البيئة التي يعيش فيها، وقد كان موفقا في ذلك رغم تطاوله عليها في كثير من الأحيان، لكن مع ظهور الرواج الصناعي بدأت هذه البيئة في التدهور التدريج، مما أجبر الدول على التفكير في إيجاد الصيغ القانونية المناسبة أو الكفيلة بوضع حدود فاصلة ونهائية لهذا الاختلال الخطير أو على الأقل التقليل منه.

أما في الجزائر فمسألة حماية البيئة والمحيط قد طرحت كقضية حساسة وهامة مباشرة بعد الاستقلال، حيث يجب أن تحظى بالعناية التامة ليس لكونها قضية العصر بعد تراكم وسائل الدمار المسلطة على مختلف الكائنات، ولكن لأن الجزائر كانت قبل ذلك خاضعة لاستعمار استيطاني شمل كل أنواع الحياة وتسبب في تلوث فكري ونفسي وبيئي وطبيعي للجزائر.

وبالفعل فقد بادرت السلطات باتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير الوقائية بالتزامن مع اعتماد أسلوب التخطيط الشامل في سياسة البناء والتشييد، وإن كانت هذه التدابير جزئية ومحصورة في البداية في المجال الصناعي ونظافة المحيط، ونتيجة لنمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ونظرا لتطور المجتمع الجزائري ازدادت اهتمامات وانشغالات الجزائر بهذه المسألة فكرست لها نصوصا تشريعية وأحكاما تنظيمية كبيرة ومختلفة، كما سخرت لها أجهزة ومؤسسات متخصصة في الرقابة ومعالجة مخاطر التلوث في المحيط في مختلف القطاعات (57).

وقد ترجمة كل هذا في الوثيقة الإيديولوجية المتمثلة في الميثاق الوطني، حيث جاء فيها "إن تحقيق تنمية سريعة تشمل مجموع قطاعات أنشطة البلاد وتحدث حركة متشبعة تمتد علميا إلى كافة أنحاء التراب الوطني، يطرح مشكل حماية البيئة ومكافحة المضار التي تنجم خاصة عند بروز مراكز عمرانية وأنشطة صناعية، وبهذا الصدد ستتخذ الدولة في نطاق التخطيط الوطني التدابير الضرورية لتنظيم كل ما يلزم لصيانة المحيط في البلاد، والوقاية بكل ظاهرة مضرة بصحة وحياة الناس".ومما زاد في هذا الاهتمام ذلك البحث لوضع البيئة في الجزائر بكامل أطرافها وفي كل أبعادها، وتم صياغة وثيقة تحت عنوان" دراسة أولية للبيئة في الجزائر...معاينة وتوصيات".

كما انعقدت ندوة وطنية حول البيئة بقصر الأمم على مدى يومين (13 -16 ماي 1985) تم وضع جملة من التوصيات، وهناك أيضا اتفاقية دولية متعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي الموقع عليها خلال الدورة 17 للندوة العالمية لليونيسكو والتي صادقت عليها الجزائر بواسطة الأمر 73-38 الصادر بتاريخ 1973-07-25 (58).

ونجد فيما يتعلق بالهيئات المكلفة بحماية البيئة في الجزائر قد نصت المادة السابعة من القانون رقم (ج.ر رقم 83/6) على أنه الجماعات المحلية تمثل المؤسسات الرئيسة

لتطبيق تدابير البيئة، كما نصت المادة السادسة من ذات القانون على: تنشأ هيئات مختصة تتولى حماية البيئة وتحدد كيفيات تنظيم هذه الهيئات وسيرها وكذا صلاحيتها بموجب مرسوم، وهكذا فإلى جانب المجموعات المحلية المتمثلة في الولاية والبلدية التي حددت القوانين الخاصة بها كيفيات مشاركتها في حماية البيئة وفقا لأحكام المادة السابعة فهناك هيئات أخرى أنشأها المشرع لتطبيق تدابير الحماية ومن بين هذه الهيئات:

أ) المتحف الوطني المستحدث بمقتضى المرسوم رقم 85-79 المؤرخ 23 أفريل 1985 والمنشور في ج ر رقم 1905/25.

ب) الوكالة الوطنية للصيد البحري ج ر رقم 90/18.

ج) الديوان الوطني للبحث الجيولوجي والمنجمي ج ر 39/2.

د) الوكالة الوطنية للغابات ج ر رقم 90/18.

م) المصلحة الوطنية لحراسة الشواطئ الأمر رقم 73-12 المؤرخ في 03 أفريل1973 ج ر رقم 37/28.

ن) إدارة الجمارك القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 جويلية 1979 المتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم.

ل) المكتب الوطني للموانئ الأمر 71-29 المؤرخ 13 ماي 1971 ج ر رقم 73/28.

و) المؤسسة الوطنية سوناطراك ج ر رقم 93 (59).

هـ) المؤسسة العمومية الاقتصادية للحديد والصلب والفوسفات ج ر رقم 93/2.

ي) الحماية المدنية الأمر 76-04 المؤرخ في 20 فيفري 1976.

كما أن هناك هيئات دولية مثل الصندوق الدولي للتعويض عن الأضرار المترتبة على التلوث بسبب المحروقات المستحدث بمقتضى الاتفاقية المعدة في بروكسل 01 ديسمبر 1971 والتي صادقت عليها الجزائر تحت رقم 74-55 المؤرخ 13 ماي 1974، بالإضافة إلى الجمعيات الوطنية والمحلية المعتمدة (60) ، فالعمل على حماية البيئة يجب أن ينبع من منظمات المجتمع المدني التي تستطيع أن تجند الجماهير لحماية البيئة وحق الإنسان في الحياة (61).

إن حماية البيئة تعتبر من أهم حقوق الإنسان الطبيعية لأنها تعني سعادته ورفاهيته، فالبيئة تكاد تعني الإنسان نفسه فعندما نوجه اهتمامنا إلى البيئة فإننا نعني بذلك اهتمامنا

بالإنسان، وهذا سبب انعقاد العديد من المؤتمرات مثل مؤتمر استكهولم 1972 ومؤتمر بلغراد 1975، مؤتمر تبلسي 1977 (62).

وتعتبر مدينة ميلة من بين المدن الجزائرية الضاربة في جذور التاريخ والغنية بالعديد من الآثار:

5) نبذة تاريخية عن المدينة:

فمدينة ميلة في العهد القديم كانت تعرف بـ "ميلاف"وهو الاسم الشائع في العصر القديم ضمن ممتلكات المملكة ويعني هذا الاسم المشكل من من كلمتين "ميل" و" آف" ألف عين، وقد عرفت العديد من الأسماء مثل "مياوفيثانا" و"ميلوفيوم" و"ميليوم" و"ميليوس" (63) ، كما تعبر منطقة ميلة من المناطق النوميدية العريقة في الشرق الجزائري، فهي تقع بين تموجات الهضاب من الشرق وتتخللها مساحات سهلية شاسعة،فهي قد عرفت الاستقرار البشري والتجمعات السكنية مبكرا قبل الاحتلال الروماني لبلاد المغرب وهذا ما تدل عليه النقوش البونية والليبية المزدوجة التي اكتشفت بالمنطقة، وأنها كانت تشتمل على قرى وبوادي تقطنها القبائل النوميدية وبعض الأقليات البوقية.

فقد عرفت مدينة ميلة حضارات مختلفة وعناصر بشرية متنوعة حيث سكنها النوميديون واستقروا بها، وقد تكون مدينة ميلة قد استفادت من تأثيرات الحضارة النوميدية في نمط البناء العمراني، ولعل مدينة ميلة كانت قرية صغيرة أو قلعة عسكرية أمامية مع مدينة تيديس التي عرفت حضارة ما قبل التاريخ (64).

وعندما قام الرومان باحتلال قرطاج سنة 148م وامتد نفوذهم إلى الديار الإفريقية، قام الرومان بتخطيط مدينة ميلة وتعميرها فجلبوا لها المياه من المناطق المجاورة وأنشأوا القصور والأبراج والأسوار، وشيدوا الطرق والموصلات داخل المدينة وخارجها، وقد شيد الرومان مدينة ميلة من حجارة وصخور الجبال المجاورة، كما حفرت بها الآبار والعيون وأقيمت بالقرب منها السدود (65).

وابتداء من 431م أصبحت ميلة في يد الوندال إلى غاية 534م تاريخ انتصار البيزنطيين، وفي عام 439م حصنت مدينة ميلة بحصن بيزنطي يحتوي على 14 برجا، وظلت المدينة تحت حكمهم إلى أن انتزعها منهم الفاتحون المسلمون بقيادة "أبو المهاجر دينار"في بداية النصف الثاني من القرن الأول الهجري (66).

أما في العهد الإسلامي فيقول المؤرخ المصري " أبو المحاسن إبن ثغري بردي" أن اسم القائد الذي تقلد فتح مدينة ميلة هو "أبو المهاجر دينار" (55- 62ه/675-681) الذي تقلد إدارة ولاية المغرب وقيادة الجيش فيه (67).

وقد حافظ أهل ميلة على إسلامهم وتعلقوا بالدين الجديد بعد أن تعلموا مبادئه ومفاهيمه، وأخذوا يتعلمون اللغة العربية حتى أصبحت لغتهم، ومنذ هذا الوقت ازدادت الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية والإدارية والعسكرية لمدينة ميلة.

وفي مطلع القرن 5هـ/11م استعادت المدينة حيويتها ونشاطها التجاري في ظل الحكم الحمادي، وفي سنة 547هـ سقطت مدينة بجاية في يد الحماديين وأصبحت ميلة من ممتلكات الدولة الموحدية، وفي سنة 1213م أصبحت تابعة للدولة الحفصية، وفي 1394م استولى الزيانيون على قسنطينة ثم ميلة (68).

وكغيرها من المدن خضعت المدينة للاستعمار الفرنسي سنة1837، وبعد الاستقلال ظلت تابعة لولاية قسنطينة ونظرا لاتساع المنطقة وازدياد عدد السكان وبموجب القانون رقم 09/84 المؤرخ في 1984/02/04م المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، أصبحت ميلة ولاية تضم 32 بلدية و13 دائرة.

أ) الموقع:

أ-1)الموقع الجغرافي:

تقع ميلة جغرافيا فيما يعرف بالقطاع الشرقي من االجزائر، تبعد عن الجزائر العاصمة بحوالي 450كلم إلى الشرق، وتتربع المدينة فوق قمة جبل متوسط الارتفاع 464م يعرف في المصادر القديمة بـ"بوبية" كما تنحصر المدينة بين وادين، وتقع ميلة على سفح جبل "مارشو" الذي يوفر له الحماية من جهة الجنوب ويزودها بالماء الشروب، كما أنها تتوسط الكثير من الحواضر منها الداخلية والساحلية حيث تقع في ملتقى الطرق التي تربطها بهذه الحواضر كمدينة قسنطينة وسطيف وجيجل وبجاية وغيرها (69).

أ-2) الموقع الإداري:

تمت ترقية المدينة من مقر دائرة إلى مقر ولاية أثناء التقسيم الإداري الأخير لسنة 1984بعد أن كانت تابعة إداريا لولاية قسنطينة يحدها:

من الشمال الغربي مدينة جيجل.
من الشمال الشرقي مدينة سكيكدة.
من الجنوب مدينة باتنة.
من الجنوب الشرقي مدينة أم البواقي.
من الغرب سطيف.

تبلغ المساحة الإجمالية حوالي: 3480.54كلم مربع.

خريطة رقم(01): الموقع الجغرافي والإداري

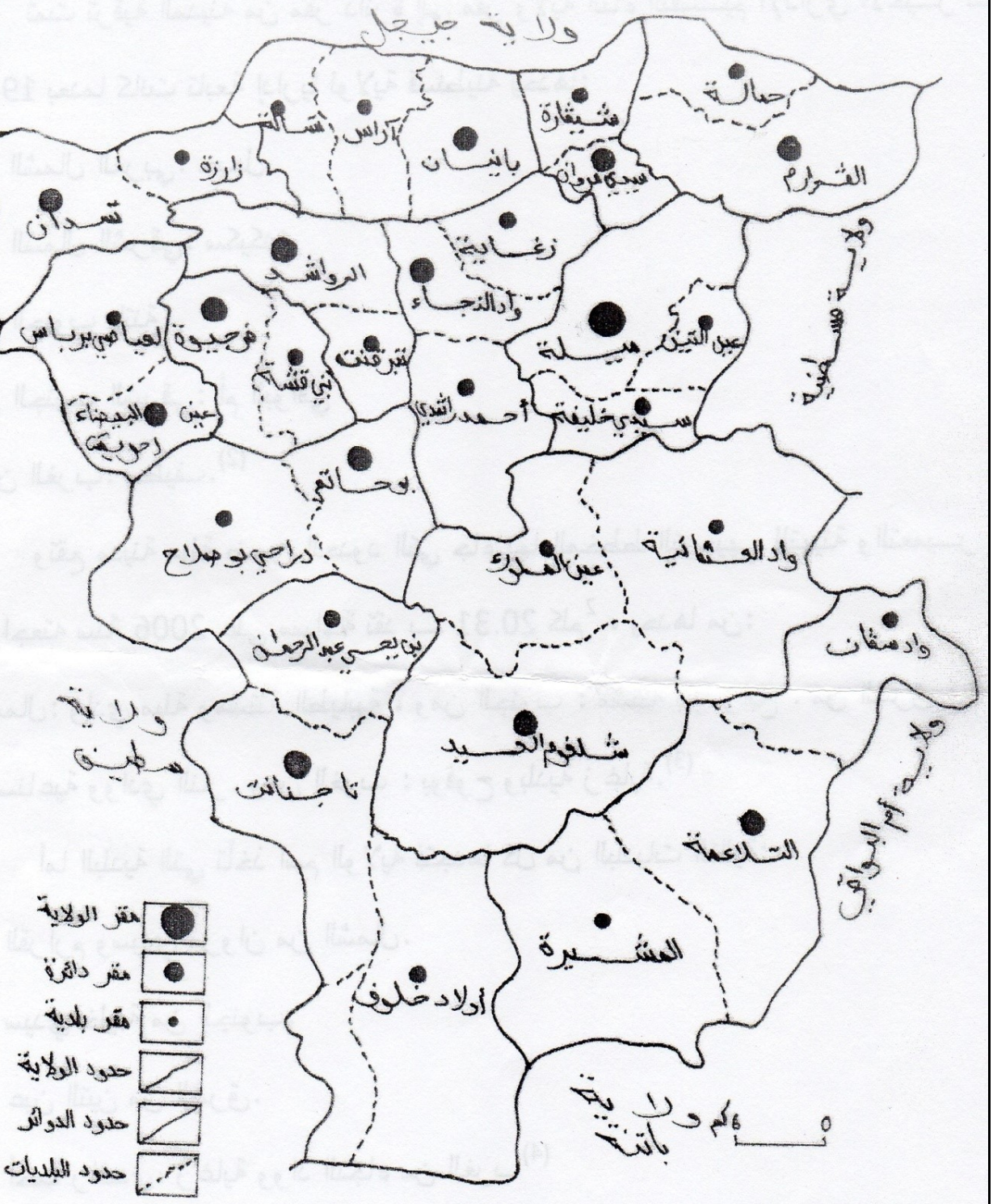

المصدر: خريطةالتقسيم الإداري 1948.

6) طرق حماية المناطق القديمة:

هناك العديد من القوانين والمراسيم التي قام بوضعها المشرع الجزائري من أجل حماية العمران القديم منها:

قانون رقم 90-29 المؤرخ في 14جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 يتعلق بالتهيئة والتعمير.

وبمقتضى الأمر رقم 67- 281 المؤرخ المؤرخ في 19 رمضان عام 1387 الموافق 20 ديسمبر سنة 1967 المتعلق بالحفريات وحماية الأماكن والآثار التاريخية والطبيعية.

وبمقتضى القانون رقم 83- 03 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة 1983 المتعلق بحماية البيئة.

يهدف هذا القانون إلى وقاية المحيط والأوساط الطبيعية والمناظر والتراث الثقافي والتاريخي على أساس احترام مبادئ وأهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية (70).

تضم المادة 4: لا تكون قابلة للبناء إلا القطع الأرضية التي تكون في حدود المتلائمة مع ضرورة حماية المعالم الأثرية والثقافية، تضبط كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

كما يضم القسم الثاني: الأقاليم ذات الميزة الطبيعية والثقافية البارزة.

المادة 46: تحدد وتصنف الأقاليم التي تتوفر إما على مجموعة من المميزات الطبيعية الخلابة والتاريخية والثقافية طبقا للأحكام التشريعية التي تطبق عليها.

المادة 47: تضبط النصوص التشريعية والتنظيمية الالتزامات الخاصة التي تطبق على المناطق المشار إليها في المادة 46 في مجال استخدام الأراضي وتسيرها لاسيما فيما يحص البناء والموقع والخدمة وإقامة البنايات وطريقة التسييج وتهيئة محيط التراث الطبيعي والثقافي والتاريخي وحمايته وتنميته.

مرسوم تنفيدي رقم 91- 175 مؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1411 الموافق 28 مايو سنة 1991 يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء:

الفصل الأول: القواعد العامة للتهيئة والتعمير.

القسم الأول: موقع البناء والطرق المؤدية إليه.

المادة 07: إذا كانت البناءات من طبيعتها، من جراء موقعها تخل بالمحافظة على المكان أو بإصلاحه أو كذا بالآثار التاريخية يمكن رفض رخصة البناء أو تقييد منحها باحترام الأحكام الخاصة حسب الشروط التي نص عليها التشريع والتنظيم المطبقين في هذا المجال (71).

مرسوم تنفيذي رقم 91- 176 مؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1411 الموافق 28 مايو سنة 1991 يحدد كيفيات تحضير شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم وتسليم ذلك:

الفصل الرابع: رخصة الهدم – التحضير والتسليم:

المادة 61: تطبيقا لأحكام المادة 60 من القانون 90 -29المؤرخ أول ديسمبر سنة 1990: لا يمكن القيام بأي عملية هدم جزئية أو كلية لبناية دون الحصول مسبقا على رخصة الهدم وذلك عندما تكون هذه البناية واقعة في مكان مصنف أو في طريق التصنيف في قائمة الأملاك التاريخية أو السياحية أو الثقافية أو الطبيعية (72).

ومن بين الآثار الموجودة في ميلة نذكر:

عين البلد: من منابع المياه العذبة المعروفة في مدينة «ميلة القديمة» اكتشفها الرومان منذ القرن الخامس ميلادي، أين كتب عنها المؤرخون والفنانون على غرار الفنان الكاليغرافي «دولمار ولافوازييه» وكانت محط اهتمام سكان مدينة «ميلة» العتيقة.

وأطلق السكان على هذا المنبع تسمية "عين البلد" لأنه تقع في وسط البلدة القديمة لميلة كما أطلق عليها تسمية أخرى هي «العين الرومانية» لأن الرومان عندما احتلوا المنطقة هم أول من اكتشف منابع المياه في هذه المنطقة.

مسجد سيدي غانم: وهو من المساجد القديمة التي مازالت تنبض برائحة الفتوحات الإسلامية في الجزائر مسجد "سيدي غانم" الذي بناه الصحابي الجليل أبو المهاجر دينار سنة 59 للهجرة الموافق لسنة 678 ميلادية .

ويقع المسجد في مدينة "ميلة العتيقة" ، 495 وبُني على أنقاض كنيسة رومانية، ويضعه المؤرخون أنه ثاني أقدم مسجد على مستوى المغرب العربي بعد مسجد "القيروان" بتونس. وأطلقت وزارة الثقافة برنامجا لترميمه باعتباره أثرا ثقافيا و سياحيا ووضع إستراتيجية كاملة للنظر في مدينة "ميلة العتيقة".

وعن تسميته المسجد بمسجد "سيدي غانم" أكد بعض الباحثين في تاريخ المساجد والعمارة الإسلامية أن التسمية مرتبطة بأحد الأولياء الصالحين الذين كانوا من رجالات العلم والمعرفة في المنطقة. وأوضح المتحدث أن مسجد «سيدي غانم» أو مسجد «أبو المهاجر دينار» يشكل رمزا حضاريا وتاريخيا.

تمثال ملو: اكتشف هذا التمثال خلال تنقيبات 1879- 1880 في المدينة القديمة لميلة وهو تمثال لملكة بربرية حكت ميلة قبل مجيء الرومان وكانت تسمى "ميلو "، ويوجد هذاالتمثال حاليا بالثكنة الموازية لمسجد سيدي غانم بميلة القديمة.

سور المدينة: استولى البيزنطيون على المدينة سنة539)-540 م) ونظرا لأهميتها الدينية والإستراتيجية جعلوا منها المدينة القلعة حيث قام القائد سولومون ببناء السور المحيط بالمدينة ودعمه بـ 14 برج للمراقبة وضم أهم معالم المدينة الرومانية.

الهوامش

1- محمد الجاسم محمد العاني: دراسات تطبيقية لبعض الجوانب التخطيط الحضري الإقليمي، دار صفاء، عمان، ط1، 2009.

2- عبد الفتاح محمد وهيبة: جغرافية الإنسان، دار النهضة العربية، بيروت، 1971، ص 518.

3- محمد أحمد غنيم: المدينة (دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص ص 151 – 153.

4- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المدينة (دراسة في علم الاجتماع الحضري)، ط6، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص ص 64 - 65.

4- زيدان عبد الباقي :علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 116.

6- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مشكلات المدينة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص .14

7- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مشكلات المدينة، مرجع سابق، ص ص 5- 14.

8- محمد أحمد غنيم: المدينة (دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية)، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، 1987، ص164.

9- عبد الفتاح محمد وهيبة: جغرافية الإنسان، دار النهضة العربية، بيروت، 1971، ص ص

.520 - 519
10- غريب محمد السيد أحمد: علم الإجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص 103 - 109.
11- غريب محمد السيد أحمد: المرجع نفسه، ص ص 110 - 114.
12- محمد مدحت جابر: جغرافية العمران، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2006، ص 106 – 107.
13- محمد السيد غلاب: البيئة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1996، ص405.
14- عبد الفتاح محمد وهيبة: جغرافية الإنسان، مرجع سابق، ص ص 528 -532.
15- السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، ج1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص158 – 161.
16- السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، المرجع نفسه، ص 61.
17- خلف حسين علي الدليمي: التخطيط الحضري أسس ومفاهيم، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان،ط1، 2002، ص ص25–28.
18- محمد مدحت جابر: جغرافية العمران (الريفي، الحضري)، مرجع سابق، ص 113 - 114.
19- محمد السيد غلاب: البيئة والمجتمع، مرجع سابق، ص ص 410 -411.
20 محمد مدحت جابر: المرجع نفسه، ص 118.
21- خلف حسين الدليمي: التخطيط الحضري أسس ومفاهيم، مرجع سابق،ص ص 30-31.
22- غريب محمد سيد أ حمد: علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق، ص 121.
23- محمد السيد غلاب: البيئة والمجتمع، مرجع سابق، ص418.
24- كايد عثمان أبو صبيحة: جغرافية المدن، دار وائل، عمان، 2002، ص 119.
25- غريب محمد سيد أحمد: المرجع نفسه، ص 123.
26- عالم الفكر :رفعة الجادرجي: إشكالية العمارة والتنظير البنيوي،المجلد 27، العدد 2، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر ديسمبر 1998، ص 12.
27 - نبيل موسى الجبالي : الحضارة الإسلامية (أهدافها، مظاهرها، انتشارها)، مكتبة

المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص 441.
28 - سلامة صالح النعيمات وآخرون: الحضارة العربية الإسلامية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2009، ص321.
29 مجلة المدينة العربية: رائف نجم: النمط المعماري الإسلامي، العدد 124، الرياض، مايو، يونيو 2005، ص ص 24- 26.
30 - سالم المعوش: المدينة العربية بين عولمتين، دار النهضة العربية، بيروت، 2006، ص ص 132-133.
31- حسن جبر: أسس الحضارة العربية الإسلامية ومعالمها، دار الكتاب الحديث، الكويت، ط1، 1998، ص ص 243-244.
32- أندري برنبان وآخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، ث: رابح إسطنبولي، منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1984، ص60.
33- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، القاهرة، 1956، ص 30.
34 - حلمي عبد القادر علي: مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1، 1972، ص 183.
35- أحمد توفيق المدني: هذي هي الجزائر، مرجع سابق، ص 31.
36 - بشير التجاني: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص ص 10 -11.
37 - محفوظ قداش : الجزائر في العصور القديمة، ت: صالح عباد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1993، ص ص 183-184.
38 - مبارك الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1989، ص ص 85- 89.
39- صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر(من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين – 814 ق.م إلى 1962-)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص 31.
40- أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص ص 34- 39.
41- المرجع السابق: ص ص 40- 43.
42 - بشير التجاني : التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، مرجع سابق، ص 14.
43 - حلمي عبد القادر علي : مرجع سابق، ص ص 219-220.

44 - بشير التجاني : مرجع سابق، ص 15.
45 - هاشم عبود الموسوي وآخرون : الاتجاهات المعاصرة في إدارة التراث الثقافي، المنظمة العربية للتنمية والإدارية، مصر، 2009، ص ص 23-48.
46- عبد الحكيم بنود: المدينة العربية وهويتها المعمارية، مجلة المدينة العربية مجلة متخصصة تصدرها منظمة المدن العربية، العدد 140، أغسطس – سبتمبر –أكتوبر، الكويت، 2008، ص 33.
47- محمد جمال الدين مختار : بحوث في تاريخ الحضارة الإسلامية (العمران نظرية لابن خلدون في تفسير التاريخ)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1983، ص ص212-214.
48- محمد أحمد غنيم: المدينة (دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية)، مرجع سابق، ص 205.
49 - حسن محمد السعدي: دراسات في العلوم الإنسانية وقضايا البيئة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،ط1، 2008، ص145.
50- خالد غنيم، بيرخينيا باخ هديل بوثو: علم الآثار، ث: خالد غنيم، بيسان للنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص ص 228 - 229.
51 - خالد غنيم، بيرخينيا باخ هديل بوثو: المرجع السابق، ص 230.
52- يونس إبراهيم أحمد يونس: البيئة والتشريعات البيئية، مرجع سابق، ص ص 61-63.
53- محمد أحمد غنيم: مرجع سابق، ص 201.
54 - قبيلة المالكي : تاريخ العمارة عبر العصور، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،ط1، 2007، ص ص 41-43.
55- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المدينة (دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية)، مرجع سابق، ص 198.
56- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المدينة (دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية)، مرجع سابق، ص ص 199-205.
57 - م. بودهان : مجلة حقوق الإنسان (حماية البيئة في النظام القانوني الجزائري)، رقم 6، المرصد الوطني لحقوق الإنسان، الجزائر، سبتمبر 1994، ص 13-14.
58- المرجع السابق، ص ص 15-16.
59- م. بودهان : مرجع سابق، ص ص 22-.23

60 - المرجع السابق، ص 23.

61 - محمد الجوهري وآخرون : علم اجتماع البيئة، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2010، ص 193.

62 - يونس إبراهيم أحمد يونس : البيئة والتشريعات البيئية، دار حامد الأردن، ط1، 2008، ص ص 52-55.

63 - عبد الحق معزوز:دراسات تراثية (مدينة ميلة الإسلامية بين النصوص التاريخية والآثار المادية)،العدد 2، دار الملكية للطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 199.

64- عبد العزيز فيلالي، إبراهيم بحاز : مدينة ميلة في العصر الوسيط، دار البلاد للاتصال والخدمات، قسنطينة، 1998، ص ص 08-10.

65- المرجع السابق، ص 11.

66 - عبد الحق معزوز: مرجع سابق، ص 199.

67 - عبد العزيز فيلالي، إبراهيم بحاز: مرجع سابق، ص ص 12-16.

68- عبد الحق معزوز: آثار(جامع سيدي غانم معلم تاريخي من آثار الأولين)، مجلة علمية، العدد 8، دار الملكية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 68-69.

69- عبد الحق معزوز: دراسات تراثية (مدينة ميلة الإسلامية بين النصوص التاريخية والآثار المادية)، مرجع سابق، ص ص 196- 199.

70- ديوان المحافظة على الممتلكات الأثرية والثقافية –ميلة-.

71 - ديوان المحافظة على الممتلكات الأثرية والثقافية –ميلة-.

72 - ديوان المحافظة على الممتلكات الأثرية والثقافية –ميلة-.